الفصل الثانى

٢٢ مشروعاً لإطار السلام تقدمت بها أمريكا .. وبعدها اتفقوا على المشروع رقم ٢٣

اتفاقيات كامب ديفيد - سبتمبر ١٩٧٨

من أصول النظر إلى الأشياء والحكم على الأمور والأحداث أن تكون على « بعد قريب » منها .. أى ليس بداخل الصورة تماماً حيث تنمحى الرؤية وتتلاشى الأبعاد . وليس عن بعد بعيد عنها تطمس فيه الملامح وتختفى عن ناظريك الأشياء .

ولقد كنا ونحن نتابع هذه المباحثات نبعد بمسافة لا تقل عن « ستة أميال » تفصل موقفنا الصحفى عن ذلك المعسكر الجبلى حيث تدور وتتردد مشروعات الأحداث .. وستة أميال بالقياس الصحفى تعنى أنك غير متواجد أو كأنك لم تكن ولن تكون .. ويسميها الصحفيون ، حالة « إحباط » لم يعرفوا قبلها مثيلا ..

ولكن إذا تذكرنا أن كل شىء أمره نسبى فى هذه الحياة .. وأن أقرب نقطة تجمّع صحفى تلينا هى « واشنطن » وتبعد بما لا يقل عن ٦٥ ميلاً من موقعنا .. فسوف ندرك حالاً أننا أحسن حالا وأفضل متابعة من موقعنا الذى يبعد عن كامب دافيد بستة أميال .. على الأقل لقد عشنا نبض المؤتمر يوماً بيوم ، وتفرغنا تماماً لإرهاف السمع وتركيز البصر وحشد كل مقدرات الملاحظة .. حتى الصور الفوتوغرافية الواردة إلينا يومياً من كامب دافيد كنا نكاد نستنطقها لتتحدث وتفضى

بمكنون ما يدور ..

ونظل نتصفح الوجود والصور « الطازجة » الواردة من فوق الجبل .

هل تبدو الوجوه منشرحة أو منقبضة ؟ ومن هو المتجهم اليوم أكثر ؟ ومن الذى تعرض للضغط ؟ وهكذا .. فقد كانت مسألة الصور الفوتوغرافية هذه من فرط مشاعر الحرمان الصحفى تكاد تكون مورداً أساسيًّا يوميًّا لنا ، إلى جانب الوجبة الخفيفة جدًّا التى يعدها ويقدمها لنا فى تمام الساعة الواحدة بعد ظهر كل يوم ، نجم المجتمع الصحفى الجائع المتعطش إلى الأخبار جودى باول .. مؤتمر لا يشبع ولا يروى .. معظمه مما لا يمكن أن يوصف أو يلحق ببنود الأنباء الجادة بأى حال .. كمثل التساؤلات عن أحوال المواصلات فى كامب دافيد ، والتى كانت وسيلتها هى « البسكليته » ، وبعضها من النوع الذى يقترب من نوعية « القيل والقال » أى هل حقًّا أن السادات وبيجن أحدهما لا يطيق رؤية الآخر ؟ .

وتسعفنا الصور الفوتوغرافية القادمة من الجبل بما لا يسعفنا به « الجودى باول » .

فإنه بمراجعة صور المقابلات يوميًّا نستطيع أن نرصد مَن كان مشاركاً فى الاجتماعات ، ومن اجتمع مع من .. ثم تبدأ التكهنات اعتماداً على ما يبدو فى الصور .. كان هناك مصور واحد فقط خاص بالبيت الأبيض وهو المخول له وحده مهمة التقاط الصور داخل نطاق السريَّة المضروب ..

وبعد ذلك نبدأ يوميًّا عملية اختيار الصورة ، ولابد من اشتراك لجنة محايدة من أمريكى ومصرى وإسرائيلى حتى لا يختار أيهم صورة قد تخدم غرضاً خاصًّا بوفده على حساب الوفد الآخر ، وما إن تأخذ هذه الصور طريقها إلى قاعة المركز الصحفى حتى تلمع أمامها ويطرقع فلاش التصوير وكاميرات التليفزيون تلتقط صوراً عن الصور المعلقة تنقلها إلى جمهور المشاهدين فى كل أنحاء العالم .

وهى خيبة قوية وإجبارية ولم يحدث مثلها قطّ لكاميرات التليفزيون . ولم يحدث مثل هذا الإحباط الصحفى لأهل « الجن » من الصحفيين الأمريكيين على وجه الخصوص .

وأحيطكم هنا بجدول زمنى سريع لسير العمل على الجبل طوال الأيام الثلاثة عشر والتى انتهت بالتوقيع فى البيت الأبيض على الوثيقتين .

وأختار أن أبدأ بمقدمة للمؤتمر أشبه بالإعداد النفسى للصحفيين .

القرار ٢٤٢ مقدس !

ظهر أمامنا « هارولد سوندرز » مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط « ووليليام كوانت » مساعد مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى وكررا أمامنا أن مؤتمر كامب دافيد إنما هو محاولة للتوصل إلى ترجمة مقبولة لا خلاف عليها حول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

أى أن الأساس هو توضيح الغموض فى أسلوب بعض فقراته . وهو ما أدى إلى عرقلة تنفيذه طوال أحد عشر عاماً حتى الآن .

وذهب سوندرز إلى حد أن قال بالحرف الواحد ، وحتى يسمع الجميع فى كل الأنحاء : إن « قرار ٢٤٢ هو شبه مقدس » أى لا مساس به ولا تعديل فيه ولاخروج عليه : تفاءلنا بعض الشىء ، لأن الوفد المصرى قد جاء معه بمشروع جديد يكسو البنود الأساسية لهذا القرار .

والذى حدث بالفعل هو أن مصر تقدمت بمشروعها فى أول اجتماع قمة عقد رسمياً بين الرؤساء الثلاثة . وكان ذلك بعد ظهر الأربعاء ٦ سبتمبر١٩٧٨ ، وكان الوفد المصرى قد حرص أن يبعث – فى اليوم السابق – بنسخة من هذا المشروع إلى

كل من الوفدين الأمريكى والإسرائيلى ، حتى تكون لدى كل منهما فكرة مسبقة عنه ، وجاء الإسرائيليون ويدهم ليست خاوية .. وإنما حملوا معهم المشروع – إيّاه – ذا النقاط الست والعشرين « حول الحكم الذاتى المحدود للضفة الغربية وغزة » ومعه تعديل طفيف عبارة عن « استعداد إسرائيل أن تبدأ فى بحث أمور السيادة على هذه الأراضى بعد مرور خمس سنوات » وقد جاءوا بذلك باعتباره تحولاً هامًّا طرأ على مواقف الحكومة الإسرائيلية ؟ ..

وقد استغرقت مسألة عرض كل من الجانبين المصرى والإسرائيلى لمشروعيهما فى حضور الطرف الأمريكى طوال يومى الأربعاء والخميس ٦ ، ٧ سبتمبر .. لقد استمر الاجتماع الثلاثى يوم الخميس مدة خمس ساعات ونصف على مرحلتين .

بعد ذلك – وابتداء من يوم الجمعة ٨ سبتمبر بدأ كارتر مرحلة « ثنائية » من المناقشات مع كل من الرئيس السادات ورئيس الوزراء مناحم بيجن .. كل منهما على حدة .. فقد قام كارتر بعملية البناء الموضوعى لسير العمل ، ثم قام بتنفيذه مُمسكاً بدفة الأمور حتى تسير ولا تتوقف أو تنقطع ..

وكان سير العمل يتم وفق هذا الترتيب .. أن يُتاح للطرفين أولا أن يعرضا آخر مقترحاتهما وأفكارهما – وجهاً لوجه – وبحضور وشهود رئيس الولايات المتحدة وأعضاء وفده ، حتى المتخصصين الدارسين للمشكلة .. وبعد ذلك تبدأ مرحلة المساعى الأمريكية ثنائيًّا مع كل منهما على حدة ، وكانت العمليات الثنائية هذه تتم على كافة المستويات فى وقت واحد .. على مستوى القمة .. كارتر – السادات . وكارت – بيجين ، وعلى المستوى الوزارى أى وزراء الخارجية ومساعديهم .. فانس – كامل – وفانس – ديان .. ثم على مستوى الخبراء أيضاً والمستشارين .. كل له مهمة وتناول خاص .. القرارات من حيث الموافقة أو الرفض والقبول هى مهمة الرؤساء .. ثم تتفرع عنهم معانى الاختصاصات السياسية والقانونية ..

وبدا واضحاً للجانب الأمريكى « أن دوره قد حان وقته ، وأن كلاً من الطرفين قد وصل إلى مرحلة تقبل مشروع أمريكى – على الورق – مستمد من المتطلبات الأساسية للطرفين ، والتى تقدما بها من خلال مشروعاتهما » ..

وهذه الفقرة أنقلها إليكم تماماً كما سمعتها من سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكى الذى اجتمع بنا فى اليوم الثانى مباشرة لتوقيع الاتفاق ..

منذ السبت ٩ سبتمبر بدأ الدور الأمريكى بمرحلة مكثفة وصعبة للغاية .. فكيف يمكن التوصل إلى اتفاق بين طرفين متطلباتهما متعارضة ؟ !

ويمكن تصور مدى الصعوبة التى مرت فيها الأطراف الثلاثة المشاركة فى تلك المباحثات لو علمنا أن مجموع مشروعات التوفيق التى تقدمت بها أمريكا ورفضت من أحد الطرفين أو الآخر بلغ مجموعها ٢٢ مشروعاً – اثنان وعشرون مشروعاً مرفوضا يعود للتغيير والتعديل مرة بعد الأخرى حتى وصل الرقم إلى ٢٣ ..

وهكذا تم الاتفاق أخيرًا على (الصياغة) التى قبلها الطرفان .. هذا مع أن تلك الصياغة النهائية ، والتى ظهرت فى شكل وثيقتين منفصلتين من حيث الشكل – تلك الصياغة قد اشتركت فيها الأطراف الثلاثة معاً ..

وقد شارك فيها كارتر بشخصه ومعه وزير خارجيته فانس .. ومثل الجانب المصرى دكتور أسامة الباز .. كما قام بتمثيل الجانب الإسرائيلى مستشارهم القانونى أهارون باراك ..

استغرقت تلك الجلسة ثمانى ساعات متصلة .. واستهلكت منهم عدداً لا يحصى من المسودات والتعديلات والمراجعات ..

وتقييم هذا المؤتمر هو لا شك مهمة التاريخ وحده بلا مؤثرات عاطفية أو انفعالية معاصرة ، سواء كانت بالرفض أو التأييد .. ولكن مع ذلك فهذا مؤتمر بلابنود سرية ولا قرارات خفية ، لقد فرضت السرية خلال مراحل العمل ،

ولكن ليكون كل شيء بعد ذلك على الملأ وملك أى إنسان ..

وأخيرًا أستطيع أن أقول بضمير مستريح وبوزن محقق للكلمات أن هذه الأيام الثلاثة عشر قد خطت بقضيتنا خطوات بأكثر مما أدت لها جميع قرارات الأمم المتحدة مجتمعة ، ومنذ بدأت مضافًا إليها كل الفصاحات العربية لأصحاب البلاغة ، ومالكى ناصية البيان ، هذا غير الأناشيد ومئات من بيوت الأشعار ومرصوص الكلمات .. !

محاولة تقييم هادئة

حدث ويحدث دوماً . وفى أعقاب كل الأعمال الخارقة التى تقود إلى التحولات الكبرى .. لابد أن يتبعها دوماً تفجُّر الخلاف والجدال واللغط . لم يحدث تحوُّل فى التاريخ بدون ذلك ، ولا فى العقائد ولا بين الأنبياء والرسل ، سواء كان تأييداً وحماساً ، أو تنديداً ومعارضة ، فكلها ظواهر انفعالية عارضة وتنطفئ مع الزمن ، فلا يبقى منها إلاّ القيمة والجوهر فقط شاهداً حقيقيًّا لها أو عليها أمام مسئولية التاريخ والأجيال ..

وبهدوء .. وبغير أن نقابل الانفعال بالانفعال .. يجب أن نقر أولا بأنه تجاه الأحداث الهامة فإن قدرة الناس على الاستيعاب ليست على درجة واحدة .. خصوصاً تجاه تقبل الجديد من الأفكار والظروف ، تكاد أن تكون هناك دائماً معارضة موروثة .. وتتفاوت القدرة على الاستيعاب وفق المستويات الذهنية للأفراد ، والحضارية للمجتمعات ، أو بما يعرف لدى الشعوب بتوافر رصيد عمر حى من التجربة . هذا إذا استبعدنا أصحاب الأغراض والأهواء والمنافع .

ولنحاول أن نقوم الآن بعملية تقييم موضوعى للوثيقتين الصادرتين من مؤتمر

كامب ديفيد ، ولنقرر ابتداء أن أحدًا لم يدَّعِ أنهما مثاليتان ، إذ توجد بالفعل بعض الأمور غير الواضحة ، أو غير المستكملة ولا المؤكدة . وإننى لأتعمد أن أبدأ بهذا الجانب أولا ، فإن أوجه الإيجابية قد طرحت بتعداد مميزاتها من قبل ، وبما لايستطيع نكرانها أحد .

ولكن لنبدأ الآن بأوجه الغموض أو القصور ، ولابد أن نتذكر أولا أنها ليست بمعاهدة سلام وإنما إطار لمفاوضات لاحقة .. لنحدد إذن ما هى عوامل الضجة ؟ أو هذه الغضبة العربية العاتية من البعض ، وذلك التردد من البعض الآخر ؟

سيقال لك : لأن وثيقة إطار السلام الشامل لم تلزم إسرائيل مقدماً بإقرار السيادة العربية ولا بالانسحاب النهائى من الضفة وغزة بما فى ذلك القسم الشرقى من القدس .

وهذه فعلا حقائق .. فإن وثيقة إطار السلام الشامل لم تضع حلولاً كاملة لكل المسائل الهامة . لا أحد يدَّعى مثل ذلك من الطرفين ، ولا أمريكا تدَّعى بمثل ذلك .. إذ هناك فارق كبير بين الشروط النظرية وبين أن تقترب الحلول ، وتمسك لأول مرة فى تاريخ القضية بتلابيب المشاكل ، فأن تُحل كل المسائل الكبرى لهذه المشكلة المركبة فى وقت واحد أو مرة واحدة فهذا هو المستحيل .. أى بمعنى آخر أن يستطيع طرف أن يفرض شروطه كلها على الطرف الآخر وينتهى الأمر فهذا هو الوهم بعينه .. وهكذا فإن الواقع يملى على الجميع أن يبدءوا بتلبية أهم المهم لدى كل طرف .. وتأجيل مؤقت للمسائل الأخرى إلى وقت لاحق !

أو بمفهوم سياسى آخر يمكن أن يؤدى تنفيذ ما تم إحرازه بالفعل إلى حلول تكون شبه تلقائية للمسائل المعلقة .. وبأسلوب يتخطى كل المستحيلات التى تبدو قائمة .. بل إن دواعى الجدية والعقلانية لتسترعيان نظرة الاعتبار .

أولا : لما أنجزته وثيقة إطار السلام الشامل بالفعل من أجل مليون فلسطينى من

قبل أن نبادر باللوم على مسائل مؤجلة أو معلقة أو مبهمة .

بل يمكن بتحديد أكثر أن نقرر بأن الحكومة الذاتية على الضفة وغزة هى التى سوف تشكل خلال السنوات الخمس الامتحان العملى لإمكانيات التعايش فى المنطقة ، وهى التى سوف تحدد اتجاهات المستقبل .. فإذا ما قام حكم مستقر قائم يحترم الاتفاقيات ويراعى الأوضاع فى المنطقة فما من أحد فى هذا العالم ليتسطيع الوقوف عندئذٍ فى وجه تحقيق كافة الأمانى النهائية المشروعة للشعب الفلسطينى ..

فمن الذى يستطيع أن يدعى أو يقرر من شكل الأحداث بعد مرور السنوات الخمس المنصوص عليها للفترة الانتقالية .. ثم يجب ألا ننسى شيئاً هاماً .. وهو أن مسألة إزالة المستوطنات الإسرائيلية من سيناء كانت (أمرًا مستحيلاً تماماً) . ووقف من يسمى بموشى شامير عضو الكنيست الإسرائيلى يصرخ فى وجه صديق عمره مناحم بيجن مُتهمًا إيّاه بخيانة العهد والتخلّى عن الفكر الصهيونى .. وبين العرب أيضًا وبين كل ملة يوجد أمثال شامير . بقايا عقول تصر على أن تبقى متحجرة على فكر متعصب . تماماً كمثل النازية ، والفاشية . لها بقايا حتى اليوم . ولكن أين هم . أين تأثيرهم . أين دولتهم ؟ ...

الفلسطينيون والحسين تردد أم إحجام

أكتوبر ١٩٧٨

من حق كل إنسان أن يرسم أحلامه وأمانيه كما يراها بعين خياله وفق ما يشاء .. ولكن عند تصميم واقع عملى فلابد أن يخضع ذلك للشروط العملية ، أى الحقيقة الماثلة أمام الجميع .

فنحن لا نستطيع اليوم أن نقتلع ماضى خطايانا العربية كما نقتلع صفحة ورق من كتاب .. ولا إسرائيل بقادرة أن تملى إرادة التوسع إلى ما لا نهاية ، ولا بكل ترسانات العالم من السلاح .. إنها تستطيع أن تفرض وجودها فقط . ولقد قبلنا التعامل معها من هذا المنطلق ، وروضنا أنفسنا على التعايش معاً وفق هذا المقياس .

ولنحاول أن نخاطب « الضمير » لدى الرافضين والمترددين ولنطالبهم أن يروضوا أنفسهم بدورهم ببعض التأمل والمراجعة .. فقد يجدون القيمة الحقيقية فى إطار السلام الشامل ، هى بالتمام ما قد يبدو الآن كنقطة الضعف فيه .. وهو أن هذا الإطار لم يحدد وضعاً مؤكداً نهائياً منذ الآن لمصير الضفة الغربية وغزة ، بما فى ذلك القطاع الشرقى من القدس .

ولو فرض وكان بإمكان أى مؤتمر أو اجتماع آخر أن يحقق ذلك فإن معناه افتراض أن طرفاً بعينه بإمكانه أن يفرض مطلبه أى شروطه على حساب ما يرفضه الطرف الآخر .. فكيف يمكن ذلك مادامت الأطراف حول مائدة التفاوض لم تعد تتعامل من مواقع النصر والهزيمة ..

وإذن ما كان ليوجد حل آخر – ولا فى أى مؤتمر كان أو مكان – أن يتوصل أو يحقق أكثر من وضع « أسس » وفتح طريق للحل ، وترك النهاية مفتوحة يصنعها المستقبل ، أى تحددها الأحداث التى سوف يؤديها أطرافها الشركاء فى مرحلة التحول .

وتعالوا نستقرئ بعض صفحات التاريخ القريب ..

عندما تفاوض ثوار إيرلندا مع حكومة بريطانيا وأبرموا معاً معاهدة عام ١٩٢١ لم تحقق لهم تلك المعاهدة فى ذلك الحين كافة مطالبهم . برغم أنها قدمت لأول مرة اعترافاً بتحرير (جزء) من أرض إيرلندا . وكان ذلك الوضع (يقل) عن السيادة الكاملة لا يتضمن (كل) أرض إيرلندا . ولكنه على الأقل كان اعترافاً حقيقياً لجزء

من المطالب . وتفجر جدال . وظل دائراً لفترة من الوقت بين مؤيدى الاتفاق باعتباره إنجازًا حقيقيًّا وخطوة هامة .. وبين معارضيه باعتبار سلبياته .. وكانت حجة مايكل كولينز ، القائد الفعلى للثورة الذى تولى المفاوضات يومئذ مع حكومة بريطانيا ، كانت حجته أن هذه المعاهدة برغم أنها لم تحصل على (كافة) الحقوق فإنها أيضاً لم تغلق الباب أمام الحصول على المزيد منها .. أى كما أكد مايكل كولينز يومها هو ومؤيدوه فقد كفلت : « الحرية للحصول على المزيد من الحرية » . وقد حقق المستقبل بعد ذلك ما أكده المحارب والمفاوض مايكل كولينز ومؤيدوه .. فقد ولدت من هذه المعاهدة (دولة) إيرلندا الحرة ، وبسلطات أتاحت لها أن تتحول فيما بعد إلى « جمهورية » إيرلندا . دولة مستقلة ذات سيادة . بالرغم من بريطانيا العظمى . المملكة المتحدة . وبالرغم من أن شيئاً من هذا لم تتضمنه تلك المعاهدة .

إن الجمهورية المستقلة ظلت على أراضى إيرلندا « الجنوبية » فقط حتى اليوم .. ألا من أحد يا ترى يتساءل الآن عن مصير قضية الثوار الإيرلنديين إذا ما كانوا قد ظلوا يرفضون ذلك الحل يومها تحت شعار : إما كل مطالبهم – يومها – وإما لا شىء على الإطلاق ؟

ألا تجد تشابهاً واضحاً بين ذلك الواقع التاريخى وبين الاختيار المصيرى المعروض أمام مليون فلسطينى يعيشون على الضفة الغربية وغزة .. هل حقًّا يترددون ما بين البدء بخطوة هامة والتقدم إلى الطريق المفتوح .. أو الانتظار إلى ما لا نهاية .. والخوف من تهديد غير المسئولين من المنتفعين بتجميد الأوضاع واستثمار القضية ..

إن وثيقة إطار السلام الشامل ليست هى الكلمة الأخيرة .. بل قيمتها الحقيقية تكمن فى أنها ليست الكلمة الأخيرة . وإنما هى الخطوة الحقيقية الأولى التى سوف تدفع بالعجلة إلى الحركة . وهذه هى التى ستؤدى للوصول إلى الحل الطبيعى فى النهاية .

والسؤال الذى لابد أن يخطر إذن هو : لماذا يتردد الملك حسين ويحجم عن الدخول فى المفاوضات وهو المعروف عنه بالحصافة السياسية والمشهود له بالحكمة والتمكن فى فهم وقيادة المتناقضات من حوله على مدى سنى حكمه حتى الآن .

فى يقينى – وبرغم كل ما يذكر ويتردد حول تحفظات الحسين أو شروطه وتساؤلاته التى تضمنتها ثلاث صفحات كاملة ، تحوى ما لا يقل عن أربعة وعشرين تساؤلاً أو استفساراً أو ما يشبه ذلك وجَّهَها وبعث بها إلى الإدارة الأمريكية أن العلة الحقيقية فى تردد الحسين وتحفظه قد تكون فى الجرح الذى لم تسمح له كرامته العربية بإعلانه على الملأ ، عندما سحب منه مؤتمر القمة فى الرباط عام ١٩٧٤ صلاحيات تمثيل الفلسطينيين ، وجعل لها فى فورة الحماس لمنظمة التحرير الفلسطينية حق التمثيل الشرعى الوحيد (لكل) الشعب الفلسطينى .. إذن فهل يقبل الحسين ويتحمس ويبادر لقبول تمثيل الفلسطينيين بدون العودة إلى تفويضه – بالإجماع – مضافاً إلى ذلك المتاعب التى تنتظره فى مثل هذه الحال ؟

إن وثيقة إطار السلام تذكر اسم الأردن (١٧ مرة) فهل يظل الملك حسين يتساهل هذه الحقيقة وهى أنه عنصر أساسى فى المفاوضات ؟ .

مقارنة للتناول السياسى بين العرب واليهود ..

نوفمبر ١٩٧٨

شىء يدعو إلى الأسف ، أن تعجز السياسة العربية حتى اليوم أن تستفيد من تجاربها وأخطائها ، بل خطاياها .. مارسنا جميعًا عاطفية الرفض منذ الثلاثينيات فماذا أدت بنا ولنا ؟ ..

مصيبة العرب هى البدء بالرفض دائمًا ، حتى إذا ما فات القطار وسار بعيدًا وتركهم تنبهوا بعد فوات الأوان ، وأخذوا يطالبون بما سبق أن رفضوه . فلا يجدون أمامهم سوى ما هو دونه أو أقل . ويلجئون إلى الرفض مرة أخرى حتى إذا ما ابتعد الأقل وراح إلا وبدأ فصل جديد وتتكرر القصة !

أما مشكلة مصر مع العرب فهى أنها كانت أول مَن أفاق من إدمان الرفض وأول من وعى الدرس ، وقرر أن يخوض المعركة بسلاح الخصم . التعامل مع الواقعية والاقتراب من الهدف ولو تدريجيًا ولكن بانتظام عجلة الحياة لا تتوقف من أجل أحد .

وتعالوا نقارن بين التناول اليهودى والتناول العربى فى (التعامل) مع الأمر الواقع ..

فى سنة ١٩٣٧ تشكلت أول لجنة بريطانية لبحث أسباب الصراع الدائر فى فلسطين بين جماعات اليهود المهاجرين والفلسطينيين المقيمين . واقترحت فى ذلك الحين ولأول مرة (تقسيم) أرض فلسطين إلى ثلاث مناطق جغرافية ، يكون لكل منها حكم عربى . وحكم يهودى . ومنطقة ثالثة محايدة تحكمها قوات الانتداب البريطانى وتتضمن القدس .. فكرة تقسيم فلسطين من أساسها تتعارض مع الفكر الصهيونى من أساسه .. أى تحديد التطلعات الدينية (لإيريز إسرائيل) مما يعنى حق مطالبة اليهود (بالحق الإلهى) فى كل أرض فلسطين !

ومع ذلك فقد نظر اليهود إلى نصف الكوب فرأوا فيه الجزء المملوء وليس الجزء الفارغ منه (كما يفعل العرب غالباً) رأوا فى اقتراع التقسيم منذ البداية أنه يقدم – ولأول مرة – (السلطة السياسية) وهى هدف فى حد ذاته ، حتى ولو كانت على (جزء) من الأرض ، تقبلوا الفكرة . ولكن العرب رفضوها . ووضع البريطانيون فكرة التقسيم (على الرف) . وأصدروا ورقة بيضاء للحد من الهجرة اليهودية والتوقف عند الرقم الذى وصلوا إليه يومها ، وكان : ٧٥ ألف نفس (يهودى) ،

وصمم الصهيونيون يومها أن يحققوا الاستقلال عن البريطانيين وزيادة فتح أبواب الهجرة إلى فلسطين أمام يهود أوربا ، وقد سجل اندفاع النازية يومها فى اضطهاد اليهود بإعطاء كافة الدفعات .. وفى أول مؤتمر صهيونى عقد (فى نيويورك) تشكل وخرج إلى الوجود لأول مرة ما عرف ببرنامج (بلتمور) الذى نادى بإقامة دولة يهودية فى أقرب وقت ممكن .

وفى عام ١٩٤٧ ، وعندما عرض على الأمم المتحدة موضوع مستقبل فلسطين . كان اليهود (جاهزين) واعترف بالوكالة اليهودية كممثل للشعب اليهودى . وقدمت توصية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود .

ورفض العرب الفكرة للمرة الثانية وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن اليهود رسمياً إقامة (إسرائيل) دولة يهودية مستقلة . وشنت الحكومات العربية أول الحروب التى انتهت بفقدان المزيد من الأراضى العربية فى التقسيم ، وخرجت إسرائيل بحدود تزيد على نصيبها .. والباقى بعد ذلك معروف وقد عايشناه جميعًا ، ولسوف أسمح لنفسى هنا أن أقفز قفزًا إلى الوقت الراهن وأستكمل عرضاً مختصرًا لدراسة علمية تقدمت بها سيدة أمريكية يهودية .. وقدَّمتْها إلىَّ عربونَ تفاهُم بين أمريكية يهودية ومصرية عربية ، قدمتها محاولة وفاق تتعدى العصبيات التى لاتزال قائمة ، وأختار أن أقدم موجزاً للرؤية الموضوعية المجردة التى تسود رسالتها .. فضلا عن كونها تثير على الأقل طموح الفكر فى تحقيق ما يشبه المستحيل من أجل غد أفضل .

والمستحيل أو شبيه ذلك هو بحث إمكان تحقيق وفاق أيديولوجى بين القوميتين العربية واليهودية . بمعنى أكثر تحديداً : بين الفلسطينيين والصهيونية . وتكون الإجابة فى النهاية هكذا : نعم . ممكن . حتى ولو بدأ مستحيلا ؟

نقطة البدء هى : إذا كان القضاء على إسرائيل (كدولة) ليس مطروحاً .. وبرغم أن عدم تقبل وجود الدولة الإسرائيلية لايزال هو الورقة الوحيدة فى يد

الأيديولوجية الفلسطينية ممثلة فى (ميثاق) منظمة التحرير . فإن الأمر الواقع .. واستحالة تنفيذ إستراتيجية كل منهما (كاملة) سوف يدفع بالاثنين دفعاً (وحتماً) إلى الوفاق والتعايش كقوميتين ، كل منهما سعت للسيطرة والحصول على ذات الأرض . ولكن لم يتحقق للصهيونية ممثلة فى إسرائيل أن تشغل سوى (جزء) فقط من (إيريز) إسرائيل وفق المفهوم الدينى . وليس لها – أى إسرائيل – أن تطالب (قانوناً) بكل الأرض .. فهل يقبل الفلسطينيون أن يشكلوا بدورهم دولة على جزء من أرض فلسطين ويتخلوا بالتالى عن المطالبة (بكل) فلسطين ؟ ! وهى تستعرض الميثاق القومى لمنظمة التحرير . بنداً . بنداً . فلا تجد أى مكان لحلول وسط ، ولا إلى تقبل حل يقوم على فكرة الاقتسام والتعايش كل فى دولته . لا نجد منتصف طريق . خصوصاً أن البند (١٩) وهو يعتبر تقسيم فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل هو بمثابة إجراء باطل من أساسه . ومع ذلك فهى تلحظ ورود تعبيرات مشتركة وأفكار تتكرر لدى كل من العقيدتين ، حتى لو أدت إلى معنى مختلف أو على حساب الآخر كمثل : (ديمقراطى) (علمانى) ، (وطنى مستقل) ، تعايش ، فهل يمكن أن تجتمع هذه التعبيرات فى أيديولوجية شاملة تكون مقبولة من الجانبين . خصوصاً وقد ظهرت إشارات محدودة (إلى حقوق الآخرين) إشارات متردة وخافتة ولكنها بدأت تجد طريقها إلى الوجود .

وبينما تقرر منظمة التحرير – فى الميثاق الوطنى – أن هدفها هو إنشاء دولة علمانية ديموقراطية يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون على السواء ، وتكون لهم جميعًا حقوق متساوية .. تجد أنهم لم يشكلوا لغويًا بوضوح نوعية العلاقات المقترحة مع القومية اليهودية .. أى بينما يقررون أن هدفهم هو القضاء على إسرائيل ومؤسساتها الصهيونية – سياسيًا – فإنهم فشلوا فى تقديم تصورهم للتعامل مع اليهود (كقومية) قائمة ، وكأن الاعتراف بوجود خصائص شخصية قومية يهودية (غير) الدين ليس

أمرًا قائماً وحقيقة واقعة .

إذن ما دام لم يمكن ولن يمكن تحقيق أى من الأيديولوجيتين بالكامل . لا بالنسبة إلى (إيريز إسرائيل) . ولا بالنسبة إلى (كل) فلسطين . فلا يبدو من المعقول ولا الواقع إمكان جمع شمل اليهود المشتتين فى كل أنحاء الدنيا وحثهم على الهجرة إلى إسرائيل .

وإذا كان من غير الممكن ولا المستطاع أن يتحقق للفلسطينيين السيادة على (كل) الأرض بأى وسيلة وأولها استخدام القوة .. إذن فليس أمام كل منهما سوى أن يتقبل التحقيق الجزئى فقط من النظرية أو الأيديولوجية والتقدم إلى مفاهيم جديدة لحقائق العصر . وأول هذه المفاهيم – وهو أعرقها جميعًا – مفهوم (التسامح) ، فإن هذه المنطقة بالتحديد كانت مهدًا للعقائد السماوية الثلاث التى تؤمن بالإله الواحد . وليس مثل اليهود من يعرف ويدرك معنى أن يكون هناك شعب بلا حقوق وبلا دولة فكيف يمكن لأيهما أن ينكر على الآخر ما وضعه هو لنفسه هدفاً مشروعاً وغاية .. ثم بالإضافة إلى ذلك يعلم الفلسطينيون مشاق الصراع من أجل الوجود والحفاظ على الشخصية القومية ، وقاوموا الذوبان فى الدول العربية المجاورة .

إذن من الأجدر أن يكونوا أول من يقدر ويتفهم لماذا تمسك اليهود واستماتوا فى الحفاظ على كيانهم وشخصيتهم .

فإذا ما أمكن وتحقق للفلسطينيين أن يشكلوا دولة خاصة بهم ، وجنباً إلى جنب مع إسرائيل وسائر الدول الأخرى فى المنطقة .. ألا يمكن قيام مجتمع إقليمى يتعدى اختلاف نظم الحكم وتفاوت مراحل النمو والتطور ولا يتعدى على حقوق الآخرين . مجتمع يكون قوامه إضفاء العصرية . أيديولوجية بديلة وطموحة وتتعدى حدة العصبيات وحساسيات الأقليات والصراع بأساليب سالف العصر والزمان .

بدأت المفاوضات ومتاعب المفاوضات

نوفمبر ١٩٧٨

طبيعة المفاوضات دائماً لا تسمح بأكثر من انتزاع التصريحات من المسئولين ونشر المقتطفات المقتضبة السريعة يومياً . سواء فى أمريكا ، أو فى مصر ، أو فى إسرائيل . وهو ما يفتح فجوات واسعة فى الذهن . ويجعل من العسير – بل من المستحيل أحياناً – إيجاد الترابط الزمنى المنطقى بحيث يستوعب المواطن صورة كاملة للوضع ، ويتابع ما يجرى عن فهم .

ولنبدأ بهذه التساؤلات الهامة :

• ما هى المراحل التى دخلها موضوع (الربط) فى المفاوضات . وهو الموضوع الذى أصرت وتصر عليه مصر.

• وما هى الحقيقة حول ما ذكر بموافقة إسرائيل على المشروع (يوم ٢١ نوفمبر) وهو الذى سبق ورفضته من قبل . وهل هى موافقة كاملة . أو ناقصة ؟

• ولماذا موضوع الاقتراح المصرى بجدول زمنى لقطاع غزة وما هى الحكمة من ذلك ؟

• وما هو موقف أمريكا بين الطرفين ؟

أولاً ومبدئياً فإن موضوع ضرورة (الربط) كتابياً بين معاهدة السلام الثنائية بين مصر وإسرائيل وبين قيام الحكم الذاتى أو مستقبل الفلسطينيين كان ومنذ البداية أحد المطالب الأساسية لمصر جنباً إلى جنب مع استعادة أرض سيناء والسيادة الكاملة عليها .

ولكن كيف يتم هذا الربط . هذا هو الخلاف الذى نشأ ومر فى مراحل عديدة خلال المفاوضات فى واشنطن .

وقد طلبت مصر منذ بدء المفاوضات أن تشمل « مقدمة » المعاهدة مع إسرائيل نصًا صريحًا يقرر أن مصر وإسرائيل قد اتفقتا على تاريخ محدد (بعد تسعة شهور) مثلا من تاريخ التصديق على المعاهدة ، لقيام سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى .

وقد رفض الإسرائيليون ذلك باعتبار أن هذا ربط (غير قانونى) وأوردوا حججًا وأسباباً استمدوها للأسف من الظروف العربية ، فقالوا إذا كانت الأطراف الأخرى المشتركة فى مفاوضات الضفة غير موافقة أصلا على المفاوضات ، فكيف نحدد جدولاً زمنيًا .. وقالوا إذا وضعنا جدولاً زمنيًا ولم يتم التوصل إلى شىء حتى ذلك الحين ، فلسوف نُتهم من مصر بأننا لم ننفذ تعهداتنا فى المعاهدة باعتبار عدم تنفيذ الارتباط الآخر حول الفلسطينيين .. وعند هذا التعثر بدأ الأمريكيون يعدون مشروع معاهدة (للحل الوسط) هذا الذى أُعلن رسميًا يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٧٨ .. أى حاولوا فى تصورهم إيجاد صيغة ما للربط تؤكد نوايا الإسرائيليين فى دفع الأمور إلى أبعد من مجرد توقيع معاهدة مع مصر ، ولكن مع تخفيف للصياغة الصريحة والمحددة أى الجدول الزمنى التى يطلبها الوفد المصرى مدرجة فى مقدمة المعاهدة ..

وكان فى رأى أمريكا أن كُلاً من مصر وإسرائيل لديه التزاماته السياسية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ..

وعلى ذلك فيمكن البحث عن صيغة تلبى احتياجات الطرفين .. اقترح الأمريكيون أن يخفف الربط بالتاريخ المحدد أو ما عرف بالجدول الزمنى بصياغة مخففة كأن تذكر « تواريخ مستهدفة » لتنفيذ الاتفاق حول الضفة الغربية وغزة بحيث يصدر فى أثناء التوقيع على المعاهدة .

وجاء أول ذكر للاقتراح الأمريكى بتبادل خطابات مزدوجة ، وذلك على

لسان سيروس فانس ، وبالتحديد فى مؤتمر صحفى علنى عقده يوم ٢ نوفمبر ١٩٧٨ . وقال فيه وزير خارجية أمريكا إنه يمكن تبادل خطابات مع توقيع المعاهدة ، وتتضمن هذه الخطابات مسألة التوقيت بلهجة تعنى توجيه العمل على تنفيذ اتفاق كامب ديفيد حول إطار السلام الشامل فى الشرق الأوسط فيما يتصل بالضفة الغربية وغزة .

وقد تقدم سايروس فانس بهذا الاقتراح رسمياً إلى الطرفين فى يوم ١٢ نوفمبر .. وهو تبادل خطاب يتعهد فيه كلا الطرفين بالآتى :

- أن تبدأ المحادثات حول الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة خلال شهر واحد من توقيع المعاهدة بين مصر وإسرائيل .
- أن تبدأ الانتخابات لمجالس الحكم المحلى لهذه الأراضى فى موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧٩ .. والغريب فى الأمر أن فانس عندما قدم فكرة (الحل الوسط) إلى كل من مناحم بيجن وديان – وقد كانا فى مطار كنيدى بنيويورك على وشك مغادرة أمريكا قادمين من كندا فى طريق عودتهم إلى إسرائيل – أكدت الروايات أن الحماس لم يبدو واضحاً على وجه بيجن إلا أن ديان بادر بالقول موجهاً حديثه إلى فانس : « إذا وافق المصريون على ذلك فإننا على استعداد لقبوله ! » .. وفى تلك الأثناء تقدم المفاوض المصرى باقتراح عملى يرد على ما تدعيه إسرائيل من حجج الصعوبة فى التقدم بالموقف على الضفة الغربية . اقترح المفاوض المصرى وفى ذهنه تفويت فرصة استفادة إسرائيل من حالة التخبط والرفض العربى . فاقترح أن ينص الجدول الزمنى على الإجراءات بالنسبة لغزة فتستطيع مصر أن تتولى عندئذ مسئولية المشاركة مع أهلها ومع الإسرائيليين فى المفاوضات حول انسحاب القوات الإسرائيلية وقيام الحكم الذاتى الفلسطينى ، والمضى قدماً حتى لا تتوقف أو تتجمد الأحوال بعد توقيع المعاهدة .. وطلبت مصر كى تتمكن من تنفيذ ذلك أن يكون لها

قوة بوليس مؤقتة ومركز اتصال ، وأن العبرة أولا : المضى قدماً فى التنفيذ العملى لاتفاقيات كامب ديفيد . والعبرة ثانيًا : التأكيد بأن هذه اتفاقيات عملية وليست على الورق ! ..

عند هذا الحد .. رأت الحكومة الإسرائيلية أن عليها التصرف بسرعة قبل أن تحيط بها الحلقة .. وبعد أن سبق لها ورفضت من قبل مشروع الحل الوسط الذى تقدمت به أمريكا انعقدت الوزارة وخرجت يوم ٢١ نوفمبر تعلن أنها وافقت على المشروع الأمريكى الذى سبق لها ورفضته ! ولكنها لم تعلن أنها رفضت الجزء المكمل للحل الوسط ، أى أنها لعبت بالألفاظ لتوهم العالم أنها تقبل المشروع ولتترك لمصر مهمة رفضه ..

أما التخفيف الذى أدخلته أمريكا فى المقدمة بدلا من الفقرة الصريحة التى كانت فى المشروع الأول فهى عبارة مطاطة وغير محددة وتقول إن الاتفاق بين مصر وإسرائيل سوف يخدم الغرض فى كونه « أساساً للاتفاق بين إسرائيل وأى من جيرانها من الأطراف الأخرى الذين تتوافر لديهم الرغبة فى القيام بمفاوضات مع إسرائيل » .

مضافاً إلى ذلك أن ينص على التواريخ المستهدفة فى خطابات منفصلة متبادلة مع توقيع المعاهدة وتقوم اسرائيل بمناورة مكشوفة أن تبدو كأنها تقبل المشروع الأمريكى وتستحق التهنئة .. فى الوقت الذى رفضت فيه الجزء الآخر الذى يوازن قليلا التخفيف الشديد للعبارة المقصودة المقدمة ؟

ويخطئ القادة الإسرائيليون كثيرًا لو تصورا أنهم يستطيعون أن يبرموا اتفاقاً مع مصر ، ويهربوا من التزاماتهم الأخرى .

ويخطئ القادة الإسرائيليون لو ظنوا أنهم أذكياء إلى الحد الذى يجعلهم يضمنون كل مطالبهم ويسجلونها فى المعاهدة مع مصر دون أن تضمن مصر بالمقابل (كل)

مطالبها مسجلة على الورق. وحل المشكلة الفلسطينية جزء أساسى من المطالب المصرية .. ليس فقط من قبيل الالتزام الأخوى والأدبى والمعنوى ، وإنما أيضاً من قبيل بُعد النظر الاستراتيجى لاستقرار المنطقة .

وشىء آخر .. فإن فى نصوص المشروع الأمريكى الذى نشر يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٧٨ فقرات تعترض عليها مصر ، خاصة بالإشارة إلى أن هذه المعاهدة تجبُّ أى معاهدات أخرى قد تتعارض معها وتلتزم بها مصر .. وقد أخطرت مصر وأمريكا أن معاهدة الدفاع العربى المشترك يجب أن تجب – على بياض – المعاهدة مع إسرائيل . إذ أنه وفق هذه المعاهدة الدفاع العربى المشترك تلتزم الدول العربية الموقعة عليها أن تساعد بعضها بعضًا عسكريًّا فى حالة ما إذا حدث اعتداء عسكرى على أى منها .. ثم إن هذا ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ..

وأخيرًا فإننى أفضل فى هذا الصدد أن أنهى بالآراء التالية لعدد من أشهر كتاب الرأى فى أمريكا ..

جوزيف كرافت : « إن للمصريين والأمريكيين على الأقل ولو بعض الحق للتشكك فى صدق النوايا الإسرائيلية إذا ما أصروا على مقاومة الربط بين العمليات » .

أنتونى لويس : « مصر لا تريد أن تسمح باحتمال تهرب إسرائيل من تنفيذ الإجراءات المتفق عليها فى كامب ديفيد ، والتى تؤدى إلى الحكم الذاتى للفلسطينيين » .

أما جيمس رستون فيقول : « إنه لا يجب الغضّ من عوامل (الموضوع الأكبر) وهو أن البديل لعدم الاتفاق هو الانهيار الذى يمكن أن يصيب الشرق الأوسط من جراء ذلك واستغلال السوفيت لمثل هذه الفرصة .. وأن هذا العامل لابد أن يكون مطروحًا على مائدة البحث ليساعد على تخطى العقبات القائمة » .

وأخيرًا فيجب أن يتذكر القادة الإسرائيليون أن التغيير فى العلاقات بين الدول – التغيير الحقيقى غير الموضوع وغير المسجل على الورق فقط – لا تخلقه المعاهدات ، ولا يمكن أن ينبض بالعبارات الصماء .. وإنما بإزالة مشاعر القهر وتحقيق المكاسب بالتراضى وليس على حساب الآخرين . هذا هو السلام الحقيقى . ونوايا القادة الإسرائيليون فى هذه اللحظة لا تكاد تشير بالخير .

فى مفترق طرق

يناير ١٩٧٩

المستوطنات الإسرائيلية .. هذه هى الورقة التى تلعب بها إسرائيل . وقد سبق ولعبت بهذه الورقة فى مفاوضات سيناء . كانت الورقة الوحيدة فى يدها بعد سقوط ورقة « الأرض » بمعنى الأمن .. وما كان لهذه المستوطنات أن تكون أصلاً ولا هدفاً . وإنما أوجدت بمهارة وبُعد نظر لاستخدامها ورقة رابحة للمساومة عليها فى يوم آخر !

وقد حدث . وقد كان من الضرورى أن يحدث يوماً انسحاب من سيناء . وحساب حدود مصر الدولية لا جدال فيها .. إذن ليكن موضوع المستوطنات هو مثار المساومة والجدل . فن التفاوض . أصول المساومة والفصال .

« مستحيل ، لا يمكن أن يحدث ، ولن يكون يوم تُزال فيه مستوطنة إسرائيلية » . ومع « التضحية الكبرى » بعد ذلك وقبول المستحيل فلابد من الحصول على كل ما تحلم به إسرائيل فى إطار تطبيع العلاقات !

ومع ذلك لنعتبر أن ما قدمناه لإسرائيل من مزايا تطبيع العلاقات إنما هو إثبات

جدى لنوايا السلام ، ومقدم للرأى العام الإسرائيلى وغير مقابل استعادة سيناء كاملة بدون إراقة المزيد من الدماء .

ولكن ورقة المستوطنات تستخدم فى لعبة مختلفة تماماً .. إنها ليست مجرد ورقة للمساومة . وإنما هى الكمين الحقيقى الذى تستخدمه الحكومة الإسرائيلية لكى تقع فيه كل الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية !

أصبح من الواضح تماماً أن موضوع انتشار المزيد من المستوطنات هو « الإسفين » الذى تدقه إسرائيل لتحول دون أن يتقدم الفلسطينيون للقيام بدورهم وتسلم مقاليد السلطة ، وقيام المجالس الفلسطينية وبالتالى انسحاب الحكم العسكرى الإسرئيلى !

فإذا عاودنا مراجعة موضوع الخلاف حول الصياغة التفسيرية للفقرة الخامسة من المادة السادسة فى مشروع المعاهدة – وهو ما يعرف بالخلاف الفنى فى التفسير القانونى لمفهوم « العدوان » لو راجعنا هذا الخلاف فى ضوء خلفية الأحداث فى إسرائيل لاكتشفنا بوضوح أنه خلاف مفتعل من إسرائيل . وأنها أقحمته منذ البداية ليصلح ورقة تلعب بها للوصول إلى الهدف الحقيقى الذى تسعى إليه ..وهو ليس بأى حال اهتمامها بهذه الفقرة فى حد ذاتها ، إذ هى تدرك جيداً أن ما من روقة ولا معاهدة مكتوبة فى التاريخ كانت كافية لتمنع دولة من الحرب إذا ما كانت مصالحها تحتم عليها ذلك .. وبالمقابل فما من سبب يضمن غير ذلك إلاّ المصالح أيضاً إذا كانت تضار بمثل هذه الحرب .. فإذا عرفنا أن إسرائيل هى التى أقحمت هذه الفقرة منذ البداية مع اقتناعها أنها لا تشكل بالنسبة إليها ضماناً ، وإنما ستدعو بكل تأكيد إلى أن ترفضها مصر رفضاً قاطعاً ، باعتبار أن مجرد إدراجها يعتبر انتهاكاً لحقوقها ولو على الورق ! وعلى ذلك فعندما تصر إسرائيل من ناحيتها على التمسك بالنص وتظل ترفض بالتالى الحلول الوسط والصياغات التى تتقدم بها الولايات

المتحدة كحل لهذا العارض الشائك .. فهى أى إسرائيل قد نجحت إذن فى تخطيطها بحيث تحول الأنظار ولو مؤقتاً عن العقبة الحقيقية التى تعترض السلام . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فهى عندما ستوافق فى النهاية على نوع من الصياغة فسوف تبدو كمن قدم تنازلاً هاماً ويتطلب أن يكون الطرف الآخر « أى مصر » على استعداد لتقديم مقابله ، أو التغاضى مثلا عن مسألة ضرورة الربط فى تنفيذ الاتفاقية ، أو توافق الولايات المتحدة على التغاضى عن خطاب المستوطنات المزمع تبادله بين أمريكا وإسرائيل منذ اتفاقية كامب دافيد ولم يخرج إلى النور .. أو تكف أمريكا تماماً عن إدانة هذه السياسة وتتغاضى عنها تماماً وتطلق يد إسرائيل تماماً فى إنشاء المزيد من المستوطنات .. وهكذا تتحلل الحكومة الإسرائيلية تدريجياً من ورطة قيام الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة .. والذى يشعر قطاع كبير من السياسيين الإسرائيليين من مختلف الأحزاب أنه كمين أُستدرج إليه بيجن ، لأن ذلك إنما سيؤدى حتماً إلى قيام الدولة الفلسطينية !

و .. كان موضوع المستوطنات هو أحد موضوعات الخلاف الأساسية خلال محادثات كامب دافيد فى شهر سبتمبر الماضى (١٩٧٨) . وقد عولج بغموض لتعذر التوصل إلى حسم واضح حوله .. لذلك فما لبث الخلاف بين كارتر شخصياً ومناحم بيجن أن تفجر على الملأ ، وقبل مرور ثمان وأربعين ساعة على توقيع الوثيقتين ، بل من قبل أن يترك مناحم بيجن أراضى أمريكا ..

ولم تصدر منذ ذلك الحين الخطابات التفسيرية المطلوبة وهذا الموضوع بمثابة إحدى نقاط الغموض الأساسية فى اتفاق كامب دافيد .

فى شهر نوفمبر قامت الولايات المتحدة ولأول مرة فى تاريخها بالتصويت (بنعم) فى صالح قرار يدين إسرائيل ! وبرغم أن قرار السياسية الإسرائيلية فى التوسع بإنشاء المزيد من المستوطنات فى الأراضى المحتلة كان « أضعف » فى صياغته من قرارات

سابقة امتنعت فيها الولايات المتحدة عن التصويت إلا أن هذا وكان هذا أقصى ما تعاقب به أمريكا إسرائيل وهو الوقوف بسلبية إزاءها وليس بالتأييد – فإن هذا القرار الذى صدر عقب اجتماع خاص للجنة السياسية للجمعية العامة يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٨ اعتبر علامة ذات دلالة هامة على طريق العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ..

فى ليلة وصول السفير أثرتون المبعوث الشخصى للإدارة الأمريكية أعلنت إسرائيل رسمياً عن قرارها إنشاء ثلاثة مراكز عسكرية جديدة فى الضفة الغربية وغزة ، وذلك « خلال أيام قليلة » ..

والمعروف أن المراكز العسكرية هى التى تمهد الأرض دائماً من أجل المستوطنات المدنية . وإعلان مثل هذا القرار يعنى أنها تنوى تثبيت سياستها التوسعية . وباختيار التوقيت المناسب للرد على قرار التصويت الأمريكى بإدانة سياسة المستوطنات الإسرائيلية .. فماذا عساها أن تفعل إدارة كارتر إزاء هذا التحدى الإسرائيلى فى ليلة وصول المبعوث الأمريكى ..

ونائب وزير الدفاع الإسرائيلى أعلن فى حديث إذاعى إلى محطة الجيش الإسرائيلى « أن الأرض فى الضفة تعد بشبكة طرق جديدة ومزيد من المواقع » . معنى هذا أن الحكومة تنوى مد الخدمات لمزيد من المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة وغزة .. ومعنى هذا تأكيد لما نقل عن الجنرال ديان وزير الخارجية من أن إسرائيل تنوى إنشاء أربع أو خمس مستوطنات جديدة فى كل عام وعلى مدى السنوات الخمس القادمة وهى التى يفترض بأنها المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى ، والتى سجلت فى إحدى وثيقتى كامب دافيد .. و.. عندما ينتهى بناء الخمس والعشرين مستوطنة فى نهاية السنوات الخمس فإن إسرائيل تكون عندئذٍ فقط على استعداد لمناقشة مسألة إعادة توطين اللاجئين الذين طردوا ونزحوا هرباً من الضفة وغزة خلال حرب ١٩٦٧ وما بعدها .. وهؤلاء لا يقلون عن ١٥٠ ألف مواطن ..

يقال إن ٥٠ ألفاً منهم قد عادوا بالفعل وفق برنامج الجمع بين العائلات المشتتة ..

وقد خرج ما لا يقل عن ألفى مواطن إسرائيلى (وفق تقدير الوكالات الأجنبية) فى مظاهرة تجمعت أمام بيت رئيس وزراء إسرائيل وهتفت أمامه ضد سياسة المزيد من المستوطنات إذا ما كانت هى العقبة فى سبيل إقرار السلام .. واضطر مناحم بيجين أن يؤكد لهم أنه لن يحنى رأسه أمام مطالب جماعة جوش أمونيم الدينية المتطرفة التى تنادى بضم الضفة الغربية إلى إسرائيل باسم التوراة !

حتى فى داخل مجلس الوزراء الإسرائيلى يتنازع تياران .. وزراء متطرفون يمينًا ، ويناصرون سياسة التواجد الإسرائيلى فى الأرض المحتلة مع ضرورة تدعيمه واستمراره .. ووزراء معتدلون نسبيًا ، ينادون بأهمية التوقف عن إنشاء المزيد من المستوطنات على الأقل مادامت المفاوضات مستمرة ، حتى لا تتعرض إسرائيل إلى مواجهة السخط العالمى أو تحميلها مسئولية تعثر السلام .. أما هؤلاء وهؤلاء فإن ما يجمعهم معًا هو الوقوف فى وجه قيام دولة فلسطينية !

بماذا نخلص إذن من بعد طرح هذه العوامل من واقع متابعة الأحداث فيما بعد كامب دافيد ؟

أولا : أن جهود السلام قد وصلت بالفعل إلى مفترق طرق . ولكن لن تتأثر مبادرة السلام فى ذاتها كقيمة تاريخية وحضارية وإنسانية لن تتكرر !

ثانياً : أن مصير دبلوماسية كامب دافيد وإدراجها نقطة انتصار مضىء فى سجل إدارة كارتر ، أو انطفائها وتحولها إلى مجرد علامة باهتة لمحاولة أمريكية لم تنجح – رهن بملحق عاجل لقمة ثلاثية يعالج فيه الغموض الذى لم تتداركه التجربة الأولى .. وأن تحل خلاله مشكلة الضفة وغزة بجلاء ووضوح ، وهو ما يتطلب من إسرائيل أن تجيب فيه مباشرة على عدة تساؤلات هامة وحاسمة تجاه مصير هذه الأراضى المحتلة بكل المقاييس السياسية .. أى على إسرائيل أن تختار

بحسم ووضوح ما بين مزايا السلام الشامل أو بقاء الأحوال على ما هى عليه لفترة أخرى عواقبها لن تكون مضمونة لأحد ..

وإذا كان للسلام مخاطر فى كل الأحوال ، فإنه يستحق هذه المخاطر على أى الأحوال .

فى ذلك اليوم

٢٦ مارس ١٩٧٩

بعد مفاوضات ١٦ شهراً تم توقيع المعاهدة بين مصر وإسرائيل بشهادة أمريكا . وبرغم أن هذه الاتفاقية – بين مصر وإسرائيل – لا تؤدى بعد إلى السلام الشامل الذى نهدف إليه فإنها – وبلا أدنى مبالغة – تعتبر أهم خطوة إنجاز تقطع الطريق فى اتجاه الوصول إلى إقرار السلام الشامل فى المنطقة .

وأهم ما قرره كارتر فى كلمته التى ألقاها فى أعقاب التوقيع هو قوله إنه « ليس لمجرد توقيع ورقة تنمحى المشاكل تلقائياً .. فإن الأيام المقبلة سوف تتطلب أقصى ما يمكن أن نعطيه حتى نحقق لهذه الآمال واقعيتها » ..

.. بعد مفاوضات شاقة مضنية استغرقت ١٦ شهراً وصلت خلالها إلى حافة الانهيار عدة مرات .. تم التوقيع فى حفلة نهارية بحديقة البيت الأبيض ، استغرقت ٤٥ دقيقة .. تبعتها حفلة عشاء مسائية حضرها أكثر من ١٣٠٠ مدعو :

ولم تنته الخلافات بين الجانبين المصرى والإسرائيلى حتى ليلة التوقيع .. حتى ذللت فى ذلك اللقاء المباشر الذى توجه فيه مناحم بيجين إلى مقر السفير المصرى حيث نزل الرئيس السادات .. وجلسا ليذللان العقبة الأخيرة التى أعلن ديان يومها

أنها كافية من وجهة النظر الإسرائيلية لتأجيل مراسم التوقيع .. وفى ذلك اللقاء فى مقر السفير المصرى قال السادات لمناحم بيجين : العالم كله ينتظر توقيعنا غدًا .. ثم استطرد قائلاً له : ولن أتركك تخرج من هنا قبل أن نتوصل إلى اتفاق .. وكان الخلاف يدور حول بترول سيناء الذى خرج بكل صعوبة من (زور) إسرائيل .

وفى اليوم التالى الثانية بعد الظهر بتوقيت واشنطن . شمس ساطعة ، وسماء صافية..شىء مطمئن فى تلك الفترة ذات الجو المتقلب .. لو سقطت الأمطار فى ذلك اليوم كما هو شائع لأفسدت كل ترتيبات الاحتفال . سواء الاحتفال النهارى أو الاحتفال الليلى تحت الخيمة فى المساء . وفوق النجيل الأخضروفى الجزء المواجه للمدخل المميز للبيت الأبيض صفت المقاعد فى العراء فى ثلاثة أقسام متوازية . وأمامها أقيمت المنصة العالية للرؤساء ، وهى منضدة من خشب الجوز قيل لنا إنها « أثرية » وفق المقاييس الأمريكية فهى تعود إلى القرن « التاسع عشر» .

فى القسم الأمريكى جلس معظم أعضاء الكونجرس تقريباً بمجلسيه .. حوالى مائة شيخ أمريكى وما يوازيهم من النواب .. كما ظهر بين المدعوين فى القسم المصرى هنرى كيسنجر وجوزيف سيسكو .. كما جلس فى الصف الأول أنجال السادات .. جمال وقرينته .. ولبنى وزوجها عبد الخالق عبد الغفار .. وجيهان وزوجها محمود عثمان .. وأيضاً الوفد الشعبى الذى سافر من مصر خصيصًا وهو يمثل جميع قطاعات الحياة فى مصر..

.. وبدأ الاحتفال أولا بإجراءات التوقيع .. تبادل الرؤساء الثلاثة التوقيع على النسخ الثلاث للاتفاقية وتتضمن المعاهدة ومجموعة من التفسيرات وثلاثة ملاحق . نسخة بالعربية تحمل التوقيعات الثلاثة . ومثلها بالعبرية . وثالثة بالإنجليزية هى التى اتفق أن تكون المرجع الصحيح فى حالة أى خلاف (لغوى) بين النسختين العربية والعبرية . والمفهوم أن توقيع كارتر يحمل معنى الشاهد بصفته الاعتبارية أى

كرئيس للولايات المتحدة .

ولقد شاهد حفل التوقيع على الهواء من خلال التليفزيون ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون أمريكى من الساحل الشرقى إلى الساحل الغربى .. حيث هدأت الحركة تماماً فى كل أمريكا خلال تلك الفترة ، وتوقفت كل مظاهر الحياة باستثناء الأبصار المشدودة إلى شاشات التليفزيون .

وبهذا انتهى فصل وبدأ فصل جديد .

obeikandl.com